

أرزي سی حاج مهند

جريدة الصرف في التشريع الجزائري



مركز البحوث القانونية والقضائية
Centre de Recherche Juridique et Judiciaire



فهرس المحتويات

مقدمة

7

الفصل الأول : اركان جريمة الصرف

المبحث الأول : الركن الشرعي: التجريم يستند الى النصوص التنظيمية

أ- أصل وأساس التجريم في جرائم الصرف

ب- تطبيق القانون من حيث الزمان وقاعدة رجعية القانون الأصلح

ج- تطبيق تشريع وتنظيم الصرف على الأشخاص

المبحث الثاني : الركن المادي لجريمة الصرف

أ- المدلول القانوني للركن المادي: التفسير الضيق حسب اجتهداد المحكمة العليا

ب- الشروع أو المحاولة: الاختلاف حسب نوع التهمة

المبحث الثالث : الركن المعنوي: التشدد والثانية معا

أ- تكريس قرينة سوء النية لتأكيد الطابع الردعي للتشريع الخاص بالصرف

ب- تكريس الازدواجية في بعض جرائم الصرف للتخفيف من الطابع الردعي

الفصل الثاني : الأشكال المختلفة لجريمة الصرف

وحركة رؤوس الأموال

المبحث الأول : التصریح الكاذب و عدم مراعاة التزامات التصریح

أ- دواعي تحریم افعال انعدام التصریح، التصریح الكاذب، عدم مراعاة

الالتزامات التصریح

ب- مضمون التزام التصریح

المبحث الثاني : جريمة عدم استرداد الأموال

- 51
- 52 أ - مفهوم واجب استرداد الأموال و جريمة عدم الاسترداد
- 54 ب - المسؤولية الجزائية عن عدم استرداد الأموال
- 54 ج - متى تثبت جريمة عدم استرداد الأموال ؟

المبحث الثالث : جريمة عدم مراعاة الإجراءات المنصوص عليها

- 56 56 أ- التوطين المصرفي
- 57 ب- تدخل الوسيط المعتمد و مسؤوليته الجزائية
- 62 المبحث الرابع : الجرائم المتعلقة بانعدام الترخيص المسبق

المبحث الخامس : جرائم التعامل غير الشرعي في وسائل الدفع

- 65 65 والقيم المنقولة و سندات الدين

- 65 أ- محل الجريمة وسائل الدفع، القيم المنقولة، سندات الدين
- 71 ب- تجريم التعامل في وسائل الدفع، القيم المالية و سندات الدين

المبحث السادس : الجرائم المتعلقة بالذهب والأحجار الكريمة

- 78 78 أ- مفهوم الأحجار الكريمة والمعادن النفيسة
- 79 ب- الأفعال المُجرّمة: رفع التجريم عن أفعال البيع و الشراء
- 80 ج- الأفعال المُجرّمة: الإبقاء على تجريم التصدير والاستيراد غير الشرعيين

الفصل الثالث: المتابعة والجزاء في جريمة الصرف تأكيداً لاستقلالية التشريع الخاص بجمع جرائم الصرف

85	المبحث الأول : معاينة جريمة الصرف
85	أ- السلطات المؤهلة لمعاينة جريمة الصرف
87	ب- السلطات غير العادلة التي تتمتع بها جهات التحرى في جرائم الصرف
96	ج - التدابير التحفظية المتعددة اللاحقة لمعاينة الجريمة
101	د - محاضر المعاينة: شكلياتها ومآلهما وحيثتها
106	المبحث الثاني : المتابعة الجزائية: تكريس قواعد إجرائية جديدة
106	أ- إلغاء شرط الشكوى المسبقة قصد تعزيز دور النيابة العامة
107	ب- القواعد الجديدة في تحريك الدعوى العمومية
111	ج- تطبيق قواعد قانون الإجراءات الجزائية على جرائم الصرف
113	د- متابعة الشخص المعنوي في جرائم الصرف
132	المبحث الثالث : الجزاء في جرائم الصرف
132	أ- الطبيعة القانونية للعقوبة في جرائم الصرف
136	ب- العقوبات الأصلية
141	ج- العقوبات التكميلية
144	د- العقوبات المقررة للشخص المعنوي في جرائم الصرف
146	المبحث الرابع : إعادة تنظيم المصالحة: تبسيط الإجراءات في القانون مع التشدد في شروطها في التنظيم
146	أ- بجانب المصالحة: تخفيف التشكيلية وتوزيعها في آن واحد
147	ب- شروط إجراء المصالحة

ج- طريقة حساب مبلغ المصالحة
د- آثار المصالحة

الخاتمة

ملاحق

- الأمر رقم 96 - 22 المؤرخ في 9 يوليو سنة 1996، يتعلق بقمع مخالفات التشريع
والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج المعدل
والتمم

- نظام بنك الجزائر رقم 01-07 المؤرخ في 3 فبراير 2007، يتعلق بالقواعد
المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج و الحسابات بالعملة الصعبة،
المعدل والتمم

المراجع



المؤلف خريج المدرسة الوطنية للإدارة سنة 1986، شغل لعدة سنوات وظائف وكيل الجمهورية ونائب عام مساعد، ثم التحق بالإدارة المركزية لوزارة العدل و بعدها بمركز البحوث القانونية والقضائية منذ إنشائه سنة 2009.

تقديم الكتاب

يتضمن هذا الكتاب تحليلاً عميقاً لجريمة الصرف و حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج من زاوية قواعد الموضوع و الشكل. وقد حرص المؤلف فيه على إبراز خصوصيات هذه الجريمة التي يخرج الكثير من أحكامها عن القواعد القانونية الكلاسيكية و التي لم يحض بعضها بالنقاش الفقهي المستفيض لجعلها في متناول جميع المتخصصين في الشؤون القانونية.

و تظهر أهمية هذا العمل خاصة في كونه يشمل آخر التعديلات التشريعية في الموضوع المتمثلة في الأمر رقم 10 - 03 المؤرخ في 26 غشت سنة 2010 الذي أدخل أحكاماً جديدة ترمي إلى توسيع دائرة التجريم و استحداث قواعد اجرائية.

إن تناول الموضوع على ضوء عدد معتبر من قرارات المحكمة العليا الحديثة سمح بإبراز ابعاد النصوص التشريعية و التنظيمية التي تحكم جريمة الصرف في الجزائر و من ثم تقديم الاقتراحات الملائمة لإثراءها.

المدير العام لمركز البحوث القانونية و القضائية

